الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الآداب واللغات **قسم اللغة والأدب العربي**

محاضـــــــرات في مقياس

الحكامة والمواطنة

(المحاضرة الثالثة والرابعة والخامسة)

موجهة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس

كل التخصصات: لسانيات عامة، دراسات أدبية ودراسات نقدية

من إعـــــــــداد:

د. أمينـــــة تجـــــاني

السنة الجامعية: 2023/2022

المحاضـــــــرة الثالثـــة

المواطنة (المفهوم والنشأة)

عناصر المحاضرة: أولا: تعريف المواطنة (لغة واصطلاحا)، ثانيا: نشأتها، ثالثا: المواطنة والحوكمة

تمهيد:

تعتبر المواطنة من المفاهيم السياسية المعاصرة في الفكر الغربي، وكانت إلى زمن غير بعيد تعني الاشتراك مع الآخرين في حيز جغرافي يسمى الوطن، بحيث يطغى على هذا الاشتراك طابع الشعور العاطفي الذي يحرك الإنسان في نشاطاته وعلاقاته مع الآخرين. مع مرور الزمن تغيرت النظرة إلى مفهوم المواطنة، حيث أصبحت هذه الأخيرة مصدرا لنشأة أنواع من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المواطنين. ولم تأخذ المواطنة معناها الحديث إلا بعد ظهور وتكوين الكيانات السياسية، وهو ما ساهم في تطور معناها من اشتراك المواطنين في الشعور العاطفي اتجاه الكيان إلى الاشتراك في مجتمع سياسي وما ينتج عن ذلك من حقوق وواجبات.

أولا: تعريف المواطنة

1- لغة:

جاء في القاموس المحيط "الوَطَنُ، مُحرَّكةً ويُسَكَّنُ: مَنْزِلُ الإقامَةِ، ومَرْبَط البَقَرِ والغَنَم ج: أوطانٌ، وَوَطَنَ به يَطِنُ وأوْطَنَ: أقامَ. وأوْطَنَهُ وَوَطَّنَهُ واسْتَوْطَنَه: اتَّخَذَهُ وَطَناً. ومَواطِنُ مكة: مَواقِفُها، واطَنَهُ على الأمر: وافَقَه.

في لسان العرب لابن منظور: الوطن هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، والجمع أوطان... ووَطن بالمكان وأَوْطَنَ: أَقامَ... وأَوْطَنَهُ: اتخذه وطناً. يقال: أَوْطَنَ فلان أرض كذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها، وأَوْطَنْتُ الأرض، وَوَطَنْتُها توطيناً، واسْتَوْطَنْتُها أي اتخذتها وطنًا.

فالوطن هو مكان ومحل الإقامة.

يقول الجرجاني: الوطن الأصلي هو مولد الرجل والبلد الذي هو فيه، ووطن الإقامة موضع ينوي أن يستقر فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر من غير أن يتّخِذه مسكنًا. فهناك وطن أصلي يشكل هوية الفرد أو المواطن، ووطن الإقامة الذي تترتب عليه الحقوق، والواجبات التي تحدد مواطنة الفرد

والمواطنة: مصدرٌ لفعل رباعي مزيد على وزن فاعَلَ وهو واطَنَ، وكل رباعي على هذا الوزن يكون مصدره مُفاعَلَة، مثل: جالَسَ مُجالَسَة، قاتَلَ مُقاتَلَة، والمُواطَنَة هي صفة المُواطِن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى وطنه.

2- اصطلاحا:

الموطن حسب القانون المدني الجزائري، ورد في المادة (36) والتي نصُّها: "موطن كل جزائري هو المحل الذي يوجد فيه سكناه الرئيسي وعند عدم وجود سكنى يحل محلها مكان الإقامة العادي" فالدلالة القانونية للموطن هي الإقامة الحقيقية والاستقرار، فالاستقرار والإقامة المستمرة مناط التوطن.

والمواطنة هي "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى وطن، وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة. وحسب دائرة المعارف البريطانية هي "علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة".

وهي أيضا "انتماء الإنسان إلى بقعة أرض يكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء الواجبات. وبمعنى آخر هي التزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها[1].

طرق اكتساب صفة المواطن: الجنسية الأصلية، الجنسية المكتسبة.

ثانيا: النشأة والتطور

تعدّ المواطنة من المتغيرات التي تبلورت عبر تحولات تاريخية متتابعة منذ الإغريق والرومان، مرورا بالمسلمين وفترة العصور الوسطى ثم العصر الحديث والمعاصر، وقد أصبح موضوع المواطنة موضوعا جديدا معاصرا اهتمت به العديد من الهيئات والمنظمات، منها: منظمة اليونيسكو والأليسكو.

1- عند اليونان:

ظهرت المواطنة بداية مع اليونان الذين عرفوا المدينة والتي تلعب نفس الدور الذي تلعبه الدولة الحديثة، وارتبط مفهوم المواطن في الفكر السياسي بمفهوم المدينة، وقد قسّم (أفلاطون) (347-428 ق.م) المواطنة إلى ثلاث طبقات، هي: "الولاة الذين يحكمون، الجنود الذين يدافعون، والمنتجون وهذه الأخيرة هي أكبر المكونات لأنها تشمل الحرفين ورجال الأعمال والعمال، وبالتالي فهم مواطنون مذعنون من الدرجة الثانية لا يتوقع منهم المشاركة في الشؤون العامة". ربط (أفلاطون) المواطنة بالجانب السياسي في الدولة. المجتمع هرمي؛ العبيد ثم الأجانب، ثم الأحرار والأخير هم من لهم حق المواطنة بالمولد وحق المشاركة السياسية.

[1] ينظر: موسوعة العلوم الاجتماعية، ميشال مان، تعريب عادل الهواري سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت، 1984، ص110.

أما (أرسطو) فيرى أن المواطنة "لا يمكن أن تعمل بفعالية إلا في مجتمع متراص وهو ما يتعلق الأمر باستخدام التعليم في سبيل إنتاج المواطن الصالح، فطبيعة المواطنة كطبيعة الدولة". فأرسطو رفض أن تكون المواطنة هي الخصائص البسيطة كالسكن والانتماء والولادة في وطن واحد، وإنما هي المشاركة في الوظائف العامة والوظائف القضائية بشرط الالتزام الوطني والأخلاقي اتجاه الدولة والمدينة. فالمواطنة عند (أرسطو) تعني الحرية والمساواة والمشاركة في الحياة، ولا تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل تتعداه إلى الجانب الأخلاقي، أي أن المواطنة وظيفة أخلاقية تربوية.

2- عند الرومان:

تطور مفهومها عما كان في أثينا التي كانت منحصرة في الحقوق السياسية، بينما شملت روما الحقوق السياسية والمدنية، حيث "كان الفرد الروماني جنديا في الحرب، وسياسيا في السلم".

المواطنة في روما هي صورة معدلة للمواطنة في أثينا، انتقلت إليهم عبر الفلاسفة اليونان خاصة الرواقيين، حيث استعان الرومان باليونانيين في صنع نظامهم السياسي، والقانون الروماني إغريقي في الأساس عدله الرومان ووضعوا قوانين تحدد المواطن خاصة بعد تحول روما غلى النظام الامبراطوري.

3- العصور الوسطى:

تبدأ العصور الوسطى على وجه التدقيق في القرن التاسع، وتنتهي تقريبا في القرن الرابع عشر، وهي الفترة التي تحوّل فيها المجتمع من النظام الروماني إلى المجتمع الأوروبي، حيث طرأت عليه تحويلات كثيرة أهمها التحول من الوثنية الى العقيدة المسيحية حتى سمي هذا العصر بعصر الإيمان، حيث استمد مرجعيته من الكتاب المقدس، فإن الكنيسة بآلياتها هي التي كانت تحدد نمط المواطنة، وحسب لويس ممفورد أن "كل ما تريد الدولة ذات السيادة أن تحققه الآن على مجال واسع سبق أن تم إنجازه بشكل ودي وبإحساس أعمق باللحظة الإنسانية في مدينة العصور الوسطى".

فالمواطنة عند المسيح تميل إلى التفكير في العلاقات السياسية والاجتماعية بطريقة ملموسة، كروابط شخصية، فالأمير يحكم ورعاياه يطيعون، وتحققت هذه الاستمرارية بصورة جزئية على مسارين، فالناحية الأولى تكون من خلال ولاء الكنيسة المسيحية، ومن ناحية أخرى تثبيت الحرية أو شبه الحرية في المدن".

4- الإسلام:

إن ظهور الإسلام وإرسائه العديد من المبادئ الإنسانية التي تجسد المساواة في الواجبات والحقوق بين جميع البشر، قد أسهم في تأصيل مفهوم المواطنة الذي اتضح في الدولة الإسلامية الأولى التي أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة من خلال ما يعرف باسم (صحيفة المدينة) التي تلخص أهم مبادئ المواطنة.

يقول الله تعالى: "يَا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ الله أَتْقَاكُمْ إِنَّ الله عَلِيمٌ خَبِيرٌ "(الحجرات،13).

لقد جاءت أحكام الشريعة الغراء بالمساواة بين البشر لأول مرة، بين الغني والفقير، والأسود والأبيض، والعربي والأعجمي، كذلك أرست قواعد العدالة في الواجبات والحقوق. وجاءت أقوال الرّسول الأعظم صلى الله عليه وسلم وأفعاله خير شاهد على تكريم الإنسان واحترام حقوقه، ففي خطبة الوداع والتي كانت بمثابة بيان شامل لحقوق الإنسان، يقول فيها: "... إنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربّكم كحرمة يومكم هذا، وكحرمة شهركم هذا، وكحرمة بلدكم هذا..."[1].

أكّدت هذه الخطبة النّبويّة العظيمة على حرمة الدّماء والأعراض والأموال وغيرها من الحقوق الأخرى، فحياة الإنسان مقدّمة في الإسلام ولا يجوز لأيّ أحد أن يتعدّى عليها، كما أكّد صلى الله عليه وسلم على حقّ المساواة بين النّاس سواء بين الأفراد والجماعات أم بين الأجناس والشّعوب، أم بين الحكّام والمحكومين، مادام الموئل واحدا والمرجع واحدا. "أيّها النّاس إنّ ربّكم واحد وإنّ أباكم واحد، كلّكم لآدم وآدم من تراب، إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم".

لقد كانت دعوة النّبي الأعظم صلى الله عليه وسلم ملخّصة لكلّ القيم النّبيلة التي تدعو إليها المواثيق الدّوليّة لحقوق الإنسان في الكون، فلم يهمل صلى الله عليه وسلم حتى الجماد والحيوان والبيئة من حقوقٍ هي أصل التّوازن الكوني.

5- العصر الحديث:

"تحتل فكرة المواطنة في الفكر السياسي الحديث مكانة مركزية، حيث إن إحساس الفرد بالمواطنة والولاء والانتماء لوطنه مرتبطة بحصوله عمى حقوقه كاملة في ظل النظام السياسي القائم ملكيًا كان أو جمهوريًا، وبقدر ما يتمتع به الفرد من حقوق بقدر ما يشعر بالاستقرار والأمان، ومن ثم بالمواطنة.

وقد تأسست فكرة المواطنة فلسفيا على يد فلاسفة الأنوار من خلال فكرة التعاقد الاجتماعي لتأسيس دولة قانونية يتشارك في بنائها جميع المواطنين بدلا مما كان سائدا في الفكر السياسي (نظرية التفويض الإلهي). ومن أهم الفلاسفة الذين تبنوا هذا الموقف، نجد جون جاك روسو الذي يقول: "يولد الإنسان حرّا ثم يقيّد بالسلاسل في كل مكان". فروسو تحدث عن المساواة والحرية والكرامة إنسانية. وبهذه القيم تكونت فكرة الفرد المواطن الذي يمارس واجباته في المشاركة الحرة لبناء السياسة المشتركة، وعليه أن يبقى حريصا على الحفاظ على هذا المكسب والتفطن لعدم الوقوع في شباك الاستبداد والاستعباد، فيقول روسو: "كلما كانت الدولة مؤسسة

[1] ابن هشام، السّيرة النّبويّة، مراجعة: صدقي جميل العطار، تح: سيّد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003، ج4، ص 195.

بشكل أفضل، تقدمت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في عقول المواطنين، فعندئذ تكون المصلحة الخاصة فعليا، أقل بكثير، لأن السعادة العامة بإجمالها توفر نسبة أعلى لسعادة كل فرد".

أما في الفكر العربي الحديث، فالمواطنة حسب محمد عابد الجابري لها علاقة بالجانب السياسي بمعنى "البحث عن علاقة السلطة بالمواطن والمواطن بالسلطة... نقصد الخطاب الذي يطرح مشكلة الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من منظور يعالج بالأساس مسألة السلطة". يقصد الجابري بأن العلاقة بين المواطن والسلطة (الدولة) هي علاقة تبادل، فالمواطن يكون مواطنا من خلال انتمائه للمجتمع السياسي الذي تحكمه قوانين وأنظمة سياسية يخضع لها، وكذلك السلطة تؤدي دورها ومهامها اتجاه المواطنين، فمن غير مواطن لا تكون سلطة والعكس صحيح.

ثالثا: العلاقة بين الحكامة والمواطنة

هي علاقة تكامل، لا يمكن تناول الحكامة بالدرس والتوضيح والتحليل دون ربطها بالمواطنة، خاصة وأن المقياس قد جمعهما بقصد من أجل الوقوف على طبيعة الصلة بينهما، والمتمثلة في المعادلة القائلة: "تتحقق المواطنة عندما ينجح المواطن في ممارستها بحكامة عالية الجودة".

وأما العلاقة بين مفهوم المواطنة والمواطن، فتكمن في كون المواطنة لا تتحقق دون وجود مواطن يعرف جيدا حقوقه وواجباته في وطنه، فلا مواطنة دون مواطن ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته.

المحاضـــــــــــرة الرابعة

المواطنة (المقومات والأبعاد)

عناصر المحاضرة: أولا: مقومات المواطنة وأسسها، **ثانيا:** أبعادها، ثالثا: أهميتها وأهدافها.

أولا: مقومات المواطنة

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية، ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة، وهذه المقومات هي:

1- الانتماء (الإحساس بالهوية):

الانتماء في اللغة يعني الزيادة، ويقال انتمى فلان إلى فلان أي ارتفع له في النسب، وفي الاصطلاح هو الانتماء الحقيقي للدين والوطن فكرا، تجسّده الجوارح عملا. والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه، والدفاع عنه... والولاء له[1].

وقصة نبي الله صلى الله عليه وسلم تمثل قمة الانتماء للوطن، حين هاجر صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر الصديق –رضي الله عنه– فقال صلى الله عليه وسلم حين أوشكت مشارف مكة أن تغيب عن نظره: "والله إنك لأحب البلاد إلى نفسي، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت". إنه حب الوطن الذي ضرب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أروع مثال ليعلمنا حب الوطن.

2- التمتع بحقوق معينة:

يتمتع المواطن بالمنافع والحقوق التي تؤهله إليها وتمنحه إياها عضويّته في جماعة أو مجتمع ما، فالدولة تقوم بتوفير الشروط القانونية والمادية، والحقوق الفردية التي تمكن المؤسسات والأفراد من ممارسته، كعلامة للانتماء إلى المجتمع المحلي[2]. وتصنف الحقوق إلى:

حقوق قانونية (كالحرية والحماية من التوقيف العشوائي والسجن، والحق في محاكمة عادلة...)

حقوق سياسية (كحق الاقتراع والتصويت والترشح والمشاركة في الشؤون العامة...)

حقوق مدنية اقتصادية واجتماعية (كالحق في التعليم والصحة والعمل والسكن...)

3- تحمل المسؤوليات والالتزامات: كما أن للمواطن حقوقا يتمتع بها، فإن عليه مسؤوليات وواجبات يجب القيام بها، وتنقسم إلى: إلزامية كدفع الضرائب والخدمة الوطنية والالتزام بالقوانين... وتطوعية كالمشاركة في تحسين الحياة المدنية والسياسية، والولاء السياسي للدولة، والمشاركة المجتمعية واحترام حقوق الآخرين والدفاع عنها...[3]

---

[1] حسن موسى، ص84.

[2] وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاساتها على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة (2005، 2009)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2010، ص112.

[3] كسبه، ص42.

ولتوضيح أهمية الحقوق والواجبات، نورد هاته القصة: "كان عمر بن الخطاب قاضيًا على المدينة المنورة في عهد أبي بكر الصديق، وقد طلب من أبي بكر إعفاءه من القضاء. فقال أبو بكر: أَمِنْ مَشَقّة القضاء تطلب الإعفاء يا عمر؟ قال: لا يا خليفة رسول الله، ولكن ليس بي حاجة عند قوم مؤمنين، عرف كل منهم ما له من حق فلم يطلب أكثر منه، وما عليه من واجب فلم يقصّر في أدائه، أَحَبَّ كل منهم لأخيه ما يُحبّ لنفسه، إذا غاب أحدهم تفقّدوه، وإذا افتقر أعانوه، وإذا احتاج ساعدوه، وإذا أصيب واسوه، دينهم النصيحة، وخُلُقهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ففيم يختصمون؟

وهنا نسأل: هل المواطنة أن نطالب بحقوقنا، ولا نلتزم بواجباتنا؟ وهذا ما يفعله أغلب المواطنين اليوم للأسف.

4- المشاركة المجتمعية:

والمقصود بها مشاركة المواطن في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية كالمساهمة في حملات التشجير وحملات النظافة، والمحافظة على البيئة وتزيين المحيط، وتقديم النصيحة للمسؤولين والمواطنين وغيرها.

5- قبول القيم الاجتماعية الأساسية:

تعد القيم مادة للاختلافات الجوهرية بين الرؤى التي تكشف عن نفسها مباشرة أو غير مباشرة في الوثائق الدستورية، وأحيانا تترك ليعبر عنها الموروث الثقافي والاجتماعي، والبعض ينظر إليها كمساعد لتكوين هوية مميزة لدولة ما. لذا يعدّ تكريس القيم الاجتماعية مبدأ أساسي من مبادئ المواطنة لينظم التفاعل بين أولويات المواطن الفرد، وتلك الخاصة بالمواطنين والمشاركين له في المجتمع، والخاصة بالمواطنين في المجتمعات الأخرى[1].

ثانيا: أبعاد المواطنة:

1- البعد السياسي: يعني المشاركة السياسية للفرد في مختلف المؤسسات والعمليات السياسية في المجتمع كالترشح والتصويت، تولي المناصب العامة والعليا...

2- البعد النفسي: أن يمتلك المواطن الشعور بالانتماء أو الانتساب لدولة ما

3- البعد القانوني: يتجسد في النصوص القانونية (الدستورية) التي تحدد الحقوق والواجبات.

4- البعد الثقافي: لكل مواطن الحق في الحفاظ على هويته الفرعية، وله حق الاعتقاد والممارسة الشعائر بحرية، وله الحق في اعتناق ما يرغب من أفكار.

[1] وسام محمد جميل صقر، ص114.

ثالثا: أهمية المواطنة وأهدافها

1- أهميتها: تتحدد أهمية المواطنة في النقاط الآتية:

- ✓ رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري والدفع إلى الحوار الذي يسمح بتقوية لحمة المجتمع وتعلق المواطن بوطنه.
- ✓ حفظ حقوق المواطن حقوقه وإلزامه بواجباته.
- ✓ الاعتراف بالتنوع العقدي واللغوي والإيديولوجي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ المشاركة في صنع القرار.
- ✓ بناء نظام سياسي، مدني تعددي متنوع في العرق والمؤسسات.
- ✓ تحديد منظومة القيم والسلوك.
- ✓ ضمان المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات.
- ✓ إمكانية مشاركة المواطن في تدبير الشأن العام من خلال الانتخاب، والانضمام إلى المجتمع المدني.

2- أهدافها: من أهداف المواطنة:

- ✓ المساواة الكاملة بين الأفراد. المشاركة الجماعية في صناعة القرار.
- ✓ المساهمة في تشكيل شخصية المواطن.
- ✓ العمل على ضمان استقرار الدولة والمجتمع.

المحاضـــــرة الخامســـــــــــــــــــــة

المواطنة والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

عناصر المحاضرة: أولا: المواطنة والمشاركة السياسية، ثانيا: المواطنة والمشاركة الاجتماعية، ثالثا: المواطنة والمشاركة الاقتصادية.

أولا: المواطنة والمشاركة والسياسية

1- مفهوم المشاركة السياسية

تعني " الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية، ومن مظاهر تلك المشاركة؛ التصويت، وحضور الندوات والمؤتمرات، ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها، والاتصال بالجهات الرسمية، والانخراط في المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، والترشح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية". وهي أيضا "حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة فضلا عن الانتماء الحزبي أو العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع ومعترف به، والمشاركة في أعمال الندوات العامة والمؤتمرات وحلقات النقاش".

وحسب لوسيان باي هي "مشاركة أعداد كبيرة من الافراد والجماعات في الحياة السياسية".

2- خصائص المشاركة السياسية:

- ✓ المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث يتطوع المواطن نتيجة شعوره بالمسؤولية تجاه القضايا الوطنية
- ✓ المشاركة سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد عن طريق التفاعل مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- ✓ المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة تهدف إلى إشراك الفرد في عملية التنمية.
- ✓ للمشاركة مجالات مختلفة؛ اقتصادية، اجتماعية، سياسية... وللمواطن الحق في المشاركة في أحدها أو جميعها في آن واحد، وقد تكون المشاركة محلية أو إقليمية أو عالمية.
- ✓ المشاركة حق وواجب لكل فرد من أفراد المجتمع.

3- علاقة المواطنة بالمشاركة السياسية:

المواطنة تقوم على الحقوق والواجبات وفق مبدأ وحدة الانتماء للوطن، والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون.

فإذا كانت المواطنة هي التمتع بالحقوق والواجبات فإن المشاركة السياسية هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والتمتع بها من جانب، والالتزام والواجبات من جانب آخر. فالمشاركة السياسية تعد سمة من سمات المجتمعات المتقدمة، وهي تعني مشاركة الشعب ككل دون أي وجه من وجوه التمييز؛ أفرادا وجماعات ضمن نظام سياسي ديمقراطي.

4- علاقة الممارسة الانتخابية بالمشاركة السياسية:

تمثل الانتخابات مقياسا جليا لمعرفة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية لما تتضمنه من مشاركة الافراد في الترشح والتصويت وإتاحة كل السبل الممكنة لضمان أقصى حد من المشاركة، لأن الشخص المنتخب هو تعبير عن سلطة الشعب وإرادته العامة، ما يضفي عليها القرارات السياسية والاجتماعية التي ستتخذ. وإذا كانت المشاركة السياسية مشاركة إيجابية وفعالة فهي تتفق مع مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية.

ثانيا: المواطنة والمشاركة الاجتماعية

الحياة الاجتماعية تشمل حياة المجتمع والدولة معا، لكن المراد هنا مشاركة المجتمع والمجتمع المدني بالمعنى الحديث في الحياة العامة (العلاقات والتبادلات والممارسات الوطنية).

والمشاركة الاجتماعية تتجلى في دور المجتمع المدني في ممارسة المواطنية، وذلك من خلال التضامن والتصالح والتعايش والتنازع والتخاصم في ظل نظام حكم الدولة. كما يبرز دور المشاركة في الحياة الاجتماعية وتأثيرها في الحياة السياسية من خلال العمل الاجتماعي السياسي والممارسة الديمقراطية والمعارضة السياسية والحركات الاحتجاجية، أو المساندة والموالاة.

والمجتمع المدني هو الذي يصف العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فهو يمثل المجال الذي يحقق فيه المواطنون والمواطنات معنى المواطنة؛ إذ يعملون بأسلوب تشابكي أو تنازعي، حيث يمكنهم التشابك فيه أفقيا والعمل تضامنيّا، وتنظيم أنفسهم في جماعة سكّانيّة، ويمكنهم أن يوافقوا على المجال السياسي أو يحتجوا، ويروا أنفسهم منتجين للقوانين التي تحكمهم، فهم لا يعملون في هذا النطاق العام المفتوح بوصفهم أعضاء في عائلة أو بيروقراطيين أو تجار، وإنما بوصفهم مواطنين.

ثالثا: المواطنة والمشاركة الاقتصادية

المراد بالمشاركة الاقتصادية أدوار المواطنين في ظل الوطن الواحد والمساهمة في بنائه وازدهاره وتطوير منجزاته، وحركة المجتمع في صلب الحياة العامة، وتتجلى هذه الحركة في كل أعمال المجتمع المدني غير السياسي -الذي ليس له رغبه في صعود سلم الحكم ظاهريا- وفيه المجتمع الاقتصادي مقابل اقتصاد الدولة وهو الذي يؤثّر يتأثر سلبا وإيجابا.

والمجتمع في الدولة مشارك بالضرورة في الاجتماعية في الحياة الاقتصادية في إطار الاجتماع السياسي الحديث، ويكون ذلك بالأعمال في القطاع العام والخاص والإنتاج والتجارة.

فالمجتمع المدني "يمثل دائرة النشاطات الاقتصادية الحرة المستقلة عن التحكم والضبط الحكوميّيْن"، وهو يحدّ من سلطة الحكومة وهيمنة الدولة على الملكية والإنتاج والتوزيع، بل صار المجتمع المدني قوة اقتصادية موازية مؤثرة في السياسات والقرارات، بل شريكا في توجيهها وصنعها وتنفيذها.